

ورقة سياسيات وبرامج مقترحة^١

خطة الاستجابة السريعة لمصر تجاه وضع المرأة أثناء انتشار فيروس كوفيد ١٩

تحليل الموقف

يبلغ عدد سكان مصر ١٠٠ مليون نسمة ، منهم ٤٨,٥ مليون امرأة ، و حوالي ٥,٨٪ من السكان يبلغون ٦٥ عامًا أو أكثر^٢ ، أعلنت منظمة الصحة العالمية في ١١ مارس ٢٠٢٠ تفشي فيروس كوفيد ١٩ "الكورونا" كجائحة عالمية^٣. وقد أظهرت التجارب الأخيرة لتفشي الأمراض الأخرى ، مثل الإيبولا وزيكا ، أن مثل هذه الوبئة تحول الموارد بعيدًا عن الخدمات التي تحتاجها النساء بالرغم من زيادة عبء رعاية الأسرة وتعرض مصادر رزقهن للخسائر ومن ثم تحديد الآثار المختلفة لفيروس كوفيد ١٩ علي النساء والرجال هو أمر في غاية الأهمية. ويتوقع أن يكون أثر هذه الحالة الصحية الطارئة مرتفعًا على النساء ويلاحظ جنبًا إلى جنب تتداخل عوامل أخرى تضم العمر والإعاقة والتعليم والتوظيف والموقع الجغرافي لزيادة تعقيد الخبرات الفردية في حالات الطوارئ وأثرها على كل حالة.

النساء العاملات في الخط الأمامي بالمجال الصحي يشكلن حوالي ٢,٤٪ من الأطباء البشريين و ٩١,١٪ من طاقم التمريض الذين يعملون بالفعل في وزارة الصحة ، بالإضافة إلى انها تشكل ٧٣,١٪ من طاقم التمريض في المستشفيات والمرافق العلاجية في القطاع الخاص^٤. من المرجح ايضا أن تتعرض النساء اللاتي يعملن في القطاع الصحي للفيروس وتعرضهن للضغط هائل لتحقيق التوازن بين عملهن بأجر والادوار الأخرى بغير أجر. علاوة على ذلك ، قد تحد الخدمات الصحية المكتنزة من الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة ووسائل تنظيم الحمل ، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وتأثير اجتماعي واقتصادي على الأفراد والأسر والمجتمعات ، ومن المتوقع أن يؤثر فيروس كوفيد ١٩ على مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الصحي مع انقطاع وصول النساء إلى خدمات وسلع رعاية الصحة الإيجابية. بما أن النساء الحوامل هن الأكثر عرضة للتواصل مع الخدمات الصحية (رعاية ما قبل الولادة والولادة) ، فقد يتعرضن بشكل كبير للعُدوى في المرافق الصحية الأمر الذي قد يعيق من حضورهن لتلك المرافق.

إن النساء أكثر عرضة للانخراط في وظائف / تعاقد قصير الأجل وبدوام جزئي وغيرها من المخاطر التي تقدم برامج تأمين إجتماعي ومعاشات وتأمين صحي فقيرة وأجور منخفضة وتكون هي الأكثر عرضة للخطر في ظل الانكماش الاقتصادي. لذا يشكل انتشار فيروس كوفيد ١٩ تهديدًا خطيرًا لمشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية خاصة في القطاعات غير الرسمية ، واحتمالية زيادة الفجوات بين الجنسين في سبل العيش. في مصر نجد أن ١٨,١٪ من النساء من المعيلات^٥ ، وان ٤٠,٩٪ من إجمالي العمالة

١ تم إعداد مذكرة السياسة من قبل المجلس القومي للمرأة وبالتشاور مع البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة العمل الدولية ، واستناداً إلى الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ ومحاورها. تم تطوير المذكرة بناء على المراجع الدولية واستجابات الدول المختلفة للجائحة وتأثيرها على النساء.

٢ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠

٣ منظمة الصحة العالمية. تقرير حالة (١٦ مارس ٢٠٢٠)

٤ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨

٥ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠

غير الزراعية للإناث يعملون في وظائف غير رسمية و ٣٣,٩٪ من عمالة الإناث في أعمال هشة. كما أن ٦,٧٪ يعملون في قطاع الصناعات، ٣٦,٤٪ من الإناث يعملون في الزراعة و ٥٦,٨٪ يعملون في القطاع الخدمي^٦. وتمثل المرأة المصرية ٧٠٪ من القوى العاملة في قطاع الرعاية مدفوعة الأجر (خاصة كمعلمات وأخصائيات صحيات واجتماعيات). علاوة على ذلك، يمثل قطاع الرعاية المدفوعة في مصر حوالي ٢٨-٣١٪ من إجمالي عمالة الإناث، وتزيد احتمالات عمل النساء في قطاع الرعاية المدفوعة بأربع مرات أكثر من الرجال^٧.

تملي الاعراف أن النساء هن مقدمى الرعاية الرئيسيين للأسرة، وأثر الفيروس قد يعني التخلي عن العمل لرعاية الأطفال خارج المدرسة ودور الحضانة و / أو أفراد الأسرة المرضى، مما يؤثر على مستويات دخلهن ويزيد من تعرضهم للفيروس، وعادة ما تتحمل النساء أعمال الرعاية المنزلية غير مدفوعة الأجر، ويقضين ساعات أطول من الرجال في أعمال هذه الرعاية، ويشكل فيروس كوفيد ١٩ عبئاً أكبر على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر للنساء^٨، حيث يلعبن دوراً حاسماً فيما يتعلق بالنظافة الصحية والسلوك الصحي للأسر، ويواجهن مخاطر عالية في التعرض للفيروس. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت التجارب أنه في مثل هذه الأوقات العصيبة، يزيد خطر زيادة أشكال العنف المختلفة (على سبيل المثال، النفسي والجسدي) التي قد تؤثر على النساء، وتؤثر عمليات إغلاق المدارس و استراتيجيات البعد الاجتماعي واحتواء الفيروس على الفتيات والفتيان بشكل مختلف، خاصة الفتيات المراهقات اللواتي يُتوقع منهن - بسبب الأدوار المجتمعية المتعارف عليها - القيام بواجبات الرعاية غير مدفوعة الأجر، مما يحد من إمكانية وصولهن إلى برامج التعلم عن بُعد وقد يتعرضن للزواج المبكر.

إن أزمة فيروس كورونا ليست أزمة صحية فحسب، بل هي أزمة اقتصادية وتوظيفية، من المحتمل أن تؤثر الاضطرابات - بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة - على قدرة المرأة على كسب الرزق وتلبية احتياجات أسرته الأساسية. ويشكل هذا الوضع أنواعاً مختلفة من التهديدات؛ ومع ذلك، فإنه يضع المرأة في وسط جهود الاستجابة حيث تعزيز القيادة والمشاركة الفعالة للنساء والفتيات في جميع عمليات صنع القرار لمواجهة تفشي فيروس كوفيد ١٩ يمنحهن الفرصة للتأثير بشكل إيجابي على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات الاستجابة لمصر.

المجلس القومي للمرأة هو الجهاز الوطني المنوط بالنهوض بالمرأة في مصر وفقاً للقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٨، واقترح تشريعات وخطط العمل وسياسات مستجيبة لاحتياجات المرأة، بالإضافة إلى كونه المنفذ لبرامج تدريبية وآليات توعية النساء. وللمجلس ٢٧ فرعاً محلياً نشطاً ويعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية والقيادات النسائية المجتمعية. وقد وصل إلى ٢٤ مليون مستفيدة على الأرض في السنوات الأربع الماضية.

^٦ بحث العمالة

^٧ بحث العمالة

^٨ يبلغ حجم عمل رعاية المرأة حوالي ٤٥٨ مليار جنيه مصري سنوياً و ١٦٧ مليار جنيه مصري ترتبط بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر المتعلقة بالأسرة سنوياً. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

يلتزم المجلس القومي للمرأة بتقديم سياسة المشورة القائمة على الأدلة في مجال السياسات المستجيبة للفوارق بين الجنسين للحكومة في مواجهة تفشي فيروس كوفيد ١٩ وسيعمل مع مختلف الشركاء الحكوميين لدعم تطوير وتنفيذ سياسات التخفيف والاستجابة لضمان حماية النساء والفتيات ، سواء على مستوى الاستجابات الفورية أو متوسطة المدى ، في إطار المحاور التالية: ١- التأثير على المكون الانساني (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية) ؛ ٢- فعالية المرأة واتخاذ القرار (العنف ضد المرأة والقيادة والتمثيل) ؛ ٣- التأثير على الفرص الاقتصادية ٤- تعزيز البيانات والمعرفة.

وتجدر الإشارة إن نجاح البرامج والسياسات المقترحة في ورقة السياسة يعول بشكل كبير على التعاون والتكاتف بين جميع الوزارات و الهيئات والجهات الحكومية والمجتمع المدني.

شرايح النساء المتأثرة بـ فيروس كوفيد ١٩

يتأثر جميع السكان من تفشي فيروس كوفيد ١٩ ؛ ومع ذلك تتعرض بعض شرائح النساء بصورة اكبر لتهديداته، ستستهدف ورقة السياسة تلك الشرائح والتي تشمل الآتي :

- النساء بطروف صحية معينة (النساء الحوامل / المرضعات)
- النساء في سن الإنجاب ، النساء المصابات بأمراض مناعية أو أمراض مزمنة ، المسنات ؛ النساء المحتاجات وذوات الوصول الأقل للخدمات الحضرية ؛ العاملات بالخطوط الأمامية في المرافق الصحية
- النساء في دور الأيتام ودار المسنين
- المرأة في قطاعات العمل الهشة وغير الرسمية (بما في ذلك النساء العاملات بعقود مؤقتة ، وعاملات المنازل ، والباعة الجائلين)
- المرأة في القطاع السياحي
- القوي العاملة من النساء الأقل مهارة والمعرضات لخطر فقدان وظائفهن ؛ ربات الأسر المعيلة والنساء ذوات الإعاقة والرائدات المجتمعيات شركاء المجلس القومي للمرأة في حملات التوعية بطرق الأبواب.
- المرأة في الأعمال التجارية الصغيرة ؛ مع التركيز بشكل خاص على قطاع الحرف اليدوية بسبب هيمنة المرأة المصرية على هذا القطاع وكذلك النساء العاملات في المجال الزراعي.

الاستجابة الفورية للتعافي

تستند الاستجابة الفورية للتعافي إلى تأهب واستعداد مصر من خلال برامج الدعم الموجودة بالفعل.

١. التأثير على المكون الانساني

تدابير الاستجابة الصحية المقترحة

انقطاع وصول المرأة إلى خدمات و سلع الرعاية الصحية الإنجابية

مع توجيه واعداد توجيه موارد البلاد لمكافحة الجائحة ، قد لا تتمكن النساء والفتيات من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية اللازمة ، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية للنساء: الولادة الآمنة ، ووسائل تنظيم الحمل ، والرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها.

تدابير الاستجابة (١): ضمان وجود مخزون كاف من مستلزمات النظافة الشخصية بالإضافة إلى المستلزمات الطبية اللازمة (بما في ذلك وسائل تنظيم الأسرة للنساء وكذلك الفوط الصحية للنساء والفتيات) وتوفير الرعاية من خلال العيادات المتنقلة ومرافق الطوارئ ، وتحدد مكونات أدوات النظافة تلك من قبل وزارة الصحة وفقاً لقواعدها وأنظمتها.

تدابير الاستجابة (٢): تصميم استراتيجية اتصال واضحة لرفع مستوى وعي النساء حول إجراءات الحماية والوقاية المتاحة من خلال المنصات الرقمية وكذلك القنوات التلفزيونية والاذاعات المحلية ، أيضا تصميم كيفية تبني سلوك صحي بصورة مبسطة للنساء ذوات الخلفيات الاجتماعية المختلفة ، برامج تعليمية لمساعدة مقدمي الرعاية على التعامل مع المرضى المشتبه باصابتهم ب كوفيد ١٩ في المنزل، من المهم أيضا أن يتم نقل هذه الرسائل من خلال المواد والوسائل المناسبة التي يمكن للجميع الوصول إليها وفهمها بسهولة خاصة مع انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة بين النساء والفتيات بصورة خاصة ، فيمكن ان تستبعد النساء والفتيات اللواتي إذا ما تم استخدام الهواتف المحمولة والأجهزة الأخرى لرفع مستوى الوعي لديهن بسبب وصولهن الأقل للهواتف المحمولة وخدمات الإنترنت ، لذا يجب استخدام طرق مختلطة تستخدم خيارات ووسائل متعددة مثل الراديو والرسومات المرئية. يجب أن توفر الاستجابة الصحية رسائل مفادها أنه يجب على النساء الحوامل متابعة رعاية الولادة والبحث عن الولادات المساعدة. وينبغي لهذه الرسائل أيضا أن تنصحهم بشأن التدابير الاحترازية التي يجب عليهم اتخاذها فيما يتعلق بحملهم ، وأن تنقل هذه الرسائل لهم من قبل العاملين في مجال الرعاية الصحية.

تدابير الاستجابة (٣): توفير برامج التغذية السليمة والتعليم حول كيفية زيادة المناعة بمكونات طبيعية ميسورة التكلفة.

تدابير الاستجابة (٤): تقديم اولوية الدعم للنساء في الخطوط الأمامية للاستجابة الصحية ، على سبيل المثال ، من خلال تحسين الوصول إلى وسائل الحماية الشخصية الصديقة للمرأة ومنتجات النظافة الشهرية لأخصائيي الرعاية الصحية ومقدمي الرعاية ، وترتيبات عمل مرنة للنساء اللواتي يتحملن عبء الرعاية.

تدابير الاستجابة (٥): تصميم رسائل إعلامية توعوية لتعريف بوسائل خدمات الرعاية الطبية المقدمة من الحكومة للنساء المسنات والنساء ذوات الإعاقة .

الصحة النفسية: يمكن أن يسبب فيروس الكوفيد ١٩ التوتر والقلق والخوف ، فقد تزيد مصادر الضغوط على مستوى الأسرة مع بقاء الأطفال في المنزل وزيادة الطلب لتوفير الوقت مع انخفاض الدخل بسبب فقدان الوظائف أو تخفيض الأجور. كما يمكن للجائحة أن تزيد معدلات الخوف لدى المواطنين بسبب نقص المعلومات.

تدابير الاستجابة (١): حزم الدعم النفسي والعلاجي مثل: (١) تطوير جلسات نفسية مسجلة عبر الإنترنت لزيادة الوعي حول تأثير كوفيد ١٩ والخطوات التي يمكن القيام بها لتحمل الضغط. (٢) تشجيع الحلول المجتمعية مثل المعالجين المتطوعين الفوريين الذين يمكنهم تقديم المساعدة لمقدمي الرعاية الصحية للنساء وخاصة مقدمي الرعاية الصحية وأسرهن. (٣) إجراء جلسات العلاج الجماعي والاستشارات العائلية عبر شبكة الإنترنت.

تدابير الاستجابة (٢): تصميم برنامج الدعم النفسي طويل الأمد للنساء وخاصة مقدمي الرعاية والأطباء والعاملين على الخطوط الامامية بالمستشفيات.

تدابير الاستجابة المقترحة للحماية الاجتماعية

تدابير الاستجابة (١): توفير برامج حماية اجتماعية فورية ومتزايدة مثل التحويلات النقدية ، فضلاً عن الزيادة في السلع الغذائية المدعومة للنساء المتضررات من تفشي الفيروس^٩. يجب تحديد النساء - لا سيما النساء المعيلات على وجه التحديد - وإدراجهن في التدخلات النقدية أو العينية و أى مداخلات أخرى لكسب الرزق ، بطرق آمنة وسهلة الوصول .

تدابير الاستجابة (٢): زيادة النقاط في بطاقة التموين لضمان استجابة حساسة للتغذية لمواجهة لفيروس للتعويض عن عدم تسليم الوجبات المدرسية للطلاب في ضوء إغلاق المدارس .

تدابير الاستجابة (٣): توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لبرامج تكافل وكرامة أو إضافة أسر محتاجة للوصول إلى عدد أكبر من الأسر الضعيفة والهشة ، حيث أنها تستهدف بشكل رئيسي الأسر المعيلة. من خلال بناء على قاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي ودراسة تكافل وكرامة يتم ضم الأسر مستوفاة الشروط للدعم وتحويل الأموال بشكل سريع من خلال المحافظ الإلكترونية للاستجابة الفورية.

تدابير الاستجابة (٤): تقديم تحويل نقدي لمرة واحدة للعاملات في العمالة غير المنتظمة اللواتي قد يتعرضن لخسائر اقتصادية ومعيشية بسبب فيروس كوفيد ١٩ المسنجد او يعانين من خطر الوقوع في الفقر. يمكن أن يتم الدفع باستخدام المحافظ الإلكترونية (محفظة الهاتف المحمول) أو عن طريق مكاتب البريد أو البنوك مع تشجيع مبادئ البعد الاجتماعي ، ويتم ذلك من خلال: سياسات الشمول المالي الحالية والمحافظ الإلكترونية المقدمة من قبل شركات الاتصالات (فودافون كاش ، اتصالات كاش ، واورانج كاش) أو عبر ٤٢٧٠ مكتب بريد في جميع محافظات مصر الـ ٢٧ أو استخدام الكروت الإلكترونية مثل كارت ميزة.

^٩ ملحوظة: هناك إحتياج إلى دعم نوع المساعدة الاجتماعية للتخفيف من أثر التراجع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلى أو القطاع الجزئي الناجم عن الفيروس. حيث أن الأسر الفقيرة ستحتاج إلى مساعدة اجتماعية لتسهيل الاستهلاك ، والتعويض عن التكاليف المرتفعة وفقدان الدخل لتجنب الوقوع أكثر في الفقر واللجوء إلى استراتيجيات التأقلم ذات الآثار السلبية طويلة المدى مثل تآكل رأس المال البشري. ويصادف أن العديد من المستفيدين من دعم المساعدة الاجتماعية هم من النساء وبالتالي فإن توسيع مظلة شبكة الأمان الاجتماعي "تكافل وكرامة" خلال انتشار فيروس كوفيد ١٩ هو إجراء حماية اجتماعية بالغ الأهمية. كما أنظمة الحماية الاجتماعية يمكن ان تعمل كأدوات مالية لتوفير تدابير استجابة اقتصادية وتخفيف آثار التراجع الاقتصادي. تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بمصر بإدارة شبكة الأمان الاجتماعي.

تدابير الاستجابة (٥): التوسع في برنامج الرقم القومي للنساء وبدء آلية رقمية ليتم تنفيذها عن بعد بحيث يمكن تسجيل النساء في برنامج الرقم القومي ، ويتم ذلك من خلال: برنامج اصدار بطاقات الرقم القومي للسيدات التابع للمجلس القومي للمرأة والذي وصل إلى ٧٠٠٠٠٠ امرأة.

تدابير الاستجابة (٦): رفع مستوى الوعي الوطني للسماح بوجود معلومات عن (١) وسائل التسجيل في أي برنامج حماية اجتماعية (بما في ذلك إصدار بطاقة الرقم القومي). (٢) استهداف الاسر في الحملات لشرح الضغط الذي يمكن ان تتعرض له الأسرة بأكملها والذي يمكن أن ينشأ بسبب تفشي الفيروس (٣) شرح المفاهيم الأساسية للموضوعات الهامة بطريقة مبسطة للأطفال الصغار تحت سن ١٢ عامًا.

تدابير الاستجابة (٧): تسجيل العاملات في العمالة غير المنتظمة في قاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة القوي العاملة لإدراجهن في تدابير الطوارئ الاقتصادية مثل التحويلات النقدية وبدلات المرض ، كما يجب القيام بحملة إعلامية ضخمة لتوعية النساء بوسائل التسجيل في تلك القواعد.

تدخلات الحماية الاجتماعية للمرأة المسنة والنساء ذوات الإعاقة: تدابير الاستجابة مقترحة

المسنات اللواتي يعشن بمفردهن أو داخل الأسر ، ذوات الإعاقة أو ذوات الحالات الصحية الخاصة يتطلبن عناية خاصة بسبب زيادة خطر الإصابة بفيروس كوفيد ١٩ الحاد، وبالنظر إلى أن برامج الرعاية الرسمية للمسنين في مصر ليست منتشرة بعد لأن دعم الأسرة هو الممارسة الأكثر شيوعاً ، الا ان التدابير الإضافية لمساعدة مقدمي الرعاية المنزلية يمكن أن تكون مفيدة أيضاً ، ليس فقط خلال هذه الفترة ولكن على المدى الطويل. يمكن أن تشمل هذه التدابير الآتي:

تدابير الاستجابة (١): (أ) تعزيز خطط الأسرة بشأن الاحتياجات والروتين اليومي لأفراد الأسرة ، بما في ذلك الوصول إلى مخزون عدة أسابيع من الأدوية والإمدادات في حالة الحاجة إلى البقاء في المنزل لفترات طويلة من الوقت ؛ (ب) تنفيذ إجراءات مجتمعية اونلاين مصممة للحد من التعرض لـ فيروس كوفيد ١٩ وإبطاء انتشار الفيروس ؛ (ج) تنفيذ الأنشطة الاجتماعية المجتمعية اونلاين لفئة معينة من السكان ؛ (د) إنشاء خط مساعدة وطني لتوزيع الإمدادات (للطب والمشورة وما إلى ذلك) وتطوير نظام معلوماتي يسهل الوصول له عن الفيروس يستجيب لحاجة مقدمي الرعاية الأسرية للمسنين وذوي الإعاقة ؛ (هـ) تنفيذ تدابير أكثر مرونة من أرباب العمل لموظفيهم اللاتي يقدمن الرعاية لأفراد الأسرة المسنين أو ذوي الإعاقة.

مقترحات تدابير الاستجابة للتعليم

مع إغلاق المدارس كجزء من تدابير البعد الاجتماعي ، قد لا تعود الفتيات في الاسر الاولى بالرعاية أو الفقيرة اللاتي يواجهن بالفعل ضغطاً للتسرب من المدرسة للدراسة مرة اخري ، حيث قد يضغط الآباء على بناتهم لترك الدراسة لرعاية الأشقاء والقيام بأعمال منزلية أخرى غير مدفوعة الأجر ، بالإضافة الي المساهمة في دعم أسرهم مالياً ، و / أو الزواج وإنجاب الأطفال وهم لا يزالون أطفالاً أنفسهم ، كل تلك الضغوط قد تزداد بسبب انقطاع تعليمهن لتفشي الفيروس.

تدابير الاستجابة (١): تشجيع العائلات على استخدام حلول التعلم عن بعد مثل استخدام التطبيقات والمنصات الالكترونية والموارد التعليمية.

تدابير الاستجابة (٢): تسريع الجهود المتعلقة بمشروع القانون المقترح الذي يجرم زواج الأطفال لأخذ مجراه القانوني حيث أن إصدار هذا التدبير على مستوى السياسات وعلى المستوى التشريعي: سيضمن أن تأثير إغلاق المدارس لن يزيد من عدد زواج الأطفال.

تدابير الاستجابة (٣): تقوية وتعزيز الاعلان عن خط نجدة الطفل التابع للمجلس القومي للطفولة والأمومة من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

تدابير الاستجابة (٤): رفع مستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي لتوفير دور استضافة للفتيات من اطفال الشوارع اللاتي يمكن بسهولة ان يمرضن بالفيروس او يتعرضن للانتهاكات خاصة خلال ساعات حظر حركة المواطنين.

٢. فعالية المرأة واتخاذ القرار

العنف ضد المرأة

أثبتت التجارب أن في مثل هذه الظروف الاجتماعية قد تتعرض المرأة لخطر العنف المتزايد بسبب التوترات المتزايدة في الأسرة ، لذا يجب أن يكون الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني والاستشاري متاحًا للنساء اللاتي قد يتأثرن بالفيروس.

تدابير الاستجابة (١): تعزيز التدابير الوقائية المكثفة لأي زيادة محتملة للعنف ضد المرأة نتيجة للتدابير الاحترازية مثل: (١) تعزيز الخط الساخن لتلقي الشكاوى في مكتب شكاوي المجلس القومي للمرأة (٢) رفع قدرات المكتب من خلال المبادئ الارشادية ذات الصلة بفيروس كوفيد ١٩ (3) اعتماد تدابير وقائية وتعقيم لدور استضافة النساء وتطبيق كافة الإجراءات الصحية علي تلك الدور (استعدادا للتعامل مع حوادث العنف ضد المرأة المتوقعة) ويتم ذلك من خلال التالي :

- مكتب شكاوي المرأة بالمجلس القومي للمرأة وهو مكلف بتقديم الاستشارات القانونية وخدمات المحامين للنساء مجاناً في أي حالة من حالات العنف أو التمييز التي تواجههن. ولديه فروع في جميع محافظات مصر الـ ٢٧.

- ٨ دور استضافة للنساء اللواتي قد يتعرضن للعنف في مصر تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي.

تدابير الاستجابة (٢): تكثيف قدرات المجلس القومي للمرأة في مصر للتعامل مع الموقف بكفاءة وفعالية فيما يتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية بالإضافة إلى الإجراءات الاحترازية المكثفة لمنع الإصابة بفيروس كوفيد ١٩ .

القيادة وصنع القرار

إن ادماج النساء العاملات في الخطوط الأمامية بشكل أفضل في قطاع الصحة والقطاعات الأخرى في جميع مجالات صنع القرار واتخاذ القرار يمكن أن يحسن آليات مراقبة الأمن الصحي والكشف والوقاية الصحية ، كما تلعب النساء أيضاً دوراً رئيسياً كقنوات

للتوصيل المعلومات في مجتمعاتهن بالرغم انهن عادة إمكانية وصولهن إلى المعلومات أقل من الرجال ، ولذا فإن الوصول إلى النساء والفتيات وتثقيفهن حول المرض أمر هام في معالجة انتشار الفيروس.

تدابير الاستجابة (١): أ) تعزيز القيادة والمشاركة الهادفة للمرأة في جميع عمليات صنع القرار في مكافحة تفشي فيروس كوفيد ١٩ ؛ ب) التأكد من أن المرأة قادرة على الحصول على معلومات حول كيفية الوقاية من الجائحة والاستجابة لها بطرق يمكن فهمها بسهولة .

تدابير الاستجابة (٢): تمثيل المرأة في تصميم السياسات والاستراتيجيات يمكن أن يساهم بشكل كبير في الاستعداد للحد من التعرض للكوارث ، في بناء القدرات ، والاستجابة لفيروس كوفيد ١٩ .

تدخلات متوسطة المدى

تعتمد تدخلات الاستجابة المتوسطة المدى على الآليات الموجودة بالفعل أو بدء آليات جديدة ، يجب أن تشمل الآتي :

٣- التأثير على الفرص الاقتصادية:

خلق اندلاع الجائحة صدمات في جانب العرض لأسواق العمل ، الامر الذي تطور بسرعة إلى أزمة عرض وطلب مشتركة بسبب المخاوف الصحية والمرض وحظر السفر وتدابير الحجر الصحي وغيرها من قيود التنقل ، وبالتالي لا يستطيع العديد من العمال الوصول إلى العمل ؛ فتتأثر الإنتاجية ثم الدخل ، ومن حيث الطلب على اليد العاملة تم تعطيل سلاسل التوريد العالمية والمحلية عبر العديد من البلدان ، ايضا تم إغلاق العديد من الشركات أو مفتوحة لساعات محدودة فقط حتى عند التشغيل ، يؤثر انخفاض طلب الاستهلاك بصفة عامة على الأرباح ، فاستمرار الأزمة والغموض الذي يحيط بمدتها وأثارها يخلق بيئة تعيق الاستثمارات والتوظيف الجديد ، إن الإغلاق الدائم للأعمال وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض التحويلات من الخارج وفقدان سبل الرزق هي مخاوف كبيرة تواجه البلدان .

بالنظر إلى طبيعة أزمة العمالة وسط تفشي جائحة فيروس كوفيد ١٩ نجد أن هناك حاجة إلى معالجة قضيتين مترابطتين. أولاً : دعم العاملات اللاتي تأثرت سبل عيشهن بسبب عدم قدرتهن على العمل لاسباب الحجر الصحي أو المشاكل الصحية أو المرض ؛ أو شهدوا انخفاض دخلهن من العمل الحر بسبب انخفاض الطلب العام ؛ أو بسبب إغلاق مكان عملهن ، أو تسريح الموظفين ، أو طلب عمال للعمل ساعات أقل ، ثانياً : الحاجة إلى تزويد الشركات التي اضطرت إلى الإغلاق أو تشهد إيراداتها انخفاض بشكل كبير للسبب اللازمة للنجاة من الصدمة ، وتلبية رواتب العاملين ، والاستعداد للتعافي عندما ينتعش الاقتصاد.

تدابير الاستجابة (١): توجيه وإعادة تخصيص أموال الوكالات المانحة الشريكة نحو تطوير البنية التحتية التكنولوجية وخاصة في المناطق النائية ، وكذلك في المشاريع التي يمكن أن تعلق من شأن قطاع تكنولوجيا المعلومات ، مما يشجع المزيد من النساء على المشاركة.

تدابير الاستجابة (٢): إجراء تقييم للسوق ، وتقييم للأشطة المدرة للدخل ، وتحليل اقتصادي لتحديد وتبسيط الضوء على أنواع الشركات الناشئة التي يمكن أن تنمو في المستقبل القادم بسبب التغيرات في نظام ريادة الأعمال ، وكذلك للتدخلات اللاحقة بما في ذلك تطوير استراتيجيات التمكين الاقتصادي للمرأة المستهدفة واستكشاف خيارات التحويل النقدي للتخفيف من تأثير الوضع ، بما في ذلك دعمهم لاستعادة القدرة على العمل والحصانة في وجه الصدمات في المستقبل

تدابير الاستجابة (٣): تطوير برامج وحزم الدعم الاقتصادي للمرأة لتكون قادرة على التعايش في ظل تفشي الفيروس تحت مظلة وزارة التعاون الدولي وبرنامج الاداة التحفيزية للتمكين الاقتصادي للمرأة التابع للمجلس القومي للمرأة بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي.

تدابير الاستجابة (٤): تعزيز الشمول المالي للمرأة من خلال رفع مستوى برنامج جمعية قروض الادخار والقروض (VSLA) والارتقاء به والترويج لاستخدام المحافظ الإلكترونية للنساء ، بالإضافة الي البناء على البرنامج التجريبي لرقمنة نموذج VSLA بالتعاون بين المجلس القومي للمرأة والبنك المركزي المصري.

تدابير الاستجابة (٥): إجراء حملات توعية واسعة النطاق بشأن العمل عن بعد للنساء وترتيبات العمل بدوام جزئي وبرامج محو الأمية المالية / الرقمية الأساسية ، يجب أن تتضمن هذه الحملات المعلومات الأساسية ليتم بثها على التلفزيون / الراديو ، كما يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كقناة فعالة إضافية لنفس الغرض .

تدابير الاستجابة (٦): فيما يخص الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها الإناث: توفير المساعدة المالية وغير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على التعامل مع اضطرابات الأعمال (حزمة خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء)، التعاون مع شركات التكنولوجيا لتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص بوصول مجاني / مخفض إلى الإنترنت والأدوات التكنولوجية، سيستخدم المجلس القومي للمرأة من خلال مركز تنمية المهارات منصات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة به لإبراز النساء في قطاع الأعمال الصغيرة لدعمهن في التواصل والربط مع الشركات التي تقودها الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص ، يمكن أن يكون هذا فرصة لقطاع الأعمال أيضًا الذين سيتفاعلون مع العمالة الماهرة في العمل من المنزل الامر الذي سيمثل وضعا مربحا للجانبين لضمان البعد الاجتماعي .

تدابير الاستجابة (٧): إنشاء منصة رقمية تفاعلية تعمل علي الإحالة الصحيحة وتسمح بالوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات الخاصة بكل مجموعة مستهدفة وتوجيهها إلى خدمات مختلفة.

تدابير الاستجابة (٨): دمج الفوائد الإضافية لمقدمي الخدمات الصحية للنساء وخطط الحماية المستقبلية.

تدابير الاستجابة (٩): تجديد جهود جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لنشر مفهوم "النقد مقابل العمل" من خلال برامج الأشغال الحكومي كثيفة العمالة والتي يمكن أن تلعب دورًا في مساعدة الحكومة على معالجة البطالة للنساء مؤقتاً ، يمكن للباحثين عن عمل في القطاع الزراعي أو غير الرسمي في المناطق الحضرية الاستفادة من الأشغال الحكومية في أوقات الأزمات ، يمكن لبرامج العمل الحكومية المصممة جيدًا من حيث طول عقد العمل ومستوى الأجور أن توفر حماية كافية للباحثين عن عمل من ذوي الدخل المنخفضة دون تقليل الحوافز للعمل أو البحث عن الوظائف التي قد تنشأ عندما ينتعش الاقتصاد مرة اخرى.

تدابير الاستجابة (١٠): الاستثمار في رقمنة الأعمال التي تديرها الإناث وتطوير منصات اونلاين للسماح للتعاونيات وخدمات الحرف اليدوية التي تديرها الإناث بمواصلة العمل مرة اخرى .

تدابير الاستجابة (١١): زيادة الدورات التدريبية **Get Ahead** والتدريب المالي التعليمي في إطار الشراكة الحالية بين المجلس القومي للمرأة ووزارة التضامن ومنظمة العمل الدولية ، مع ضمان الدعم الإضافي للنساء اللواتي تأثرن بشكل مباشر أو غير مباشر من تفشي الفيروس سواء في عملية الاختيار أو الأولوية ، مع التركيز بشكل خاص على النساء في الزراعة

تدابير الاستجابة (١٢): زيادة الخدمات الاجتماعية والمنزلية وتسهيل الدفع بواسطة التحويلات النقدية عبر الهاتف المحمول وتقديم الاستحقاقات العينية عن طريق خدمة التوصيل للمنازل للمسنات.

٤. تعزيز البيانات والمعرفة

تعزيز تجميع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة المتعلقة بانتشار كوفيد ١٩ بما في ذلك تتبع الاستجابة الطارئة من أجل فهم الاختلاف في التعرض والعلاج وكذلك تصميم التدابير الوقائية وفقاً لذلك.

تدابير الاستجابة (١): تعظيم الاستفادة من الشراكة بين وزارة التعاون الدولي والمجلس القومي للمرأة مع المنتدى الاقتصادي العالمي من خلال برنامج الاداة التحفيزية للتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر^{١٠} لإجراء المزيد من البحوث المستندة إلى أدلة قطاعية حول تأثير الجائحة على النساء والفتيات ونشر جميع المواد بمرصد المرأة المصرية .

تدابير الاستجابة (٢): دعم أبحاث السياسات والابتكار الاجتماعي لتصميم برامج جديدة لدعم المرأة وتحديد الفرص المتاحة امامها .

تدابير الاستجابة (٣): دعم مرصد المرأة المصرية لتحديد الفجوات في المعلومات وتصميم المؤشرات وجمعها ونشرها وذلك لاستخدامها على المدى القصير والمتوسط لرصد وتقييم تأثير الجائحة على المرأة المصرية.

تدابير الاستجابة (٤): إجراء استطلاعات الرأي العام المنتظمة لتحديد الأثر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لفيروس كوفيد ١٩ على المرأة المصرية.

تدابير الاستجابة (٥): ضمان توافر البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر ونسبة الإعاقة ليتم ضمها للبيانات التي تم جمعها بالفعل بما في ذلك معلومات حول المهنة سواء كانت وظائف رسمية أو غير رسمية وطبيعتها لنشرها دورياً من خلال مرصد المرأة المصرية.

^{١٠} إن نموذج مسرّع المنتدى الاقتصادي العالمي هو منصة تسهل التعاون بين القطاعين العام والخاص. يتعاون كل من المجلس القومي للمرأة ووزارة التعاون الدولي مع المنتدى الاقتصادي العالمي للجمع بين الجهات الفاعلة أصحاب المصلحة عبر القطاعين العام والخاص لتكوين رؤية محلية واضحة وتطوير خطة عمل وقيادة تنفيذها بهدف تمكين المرأة اقتصادياً في مصر. يوفر هذا النموذج: نظاماً بيئياً وطنياً لصناع القرار في مصر لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتمكين الاقتصادي للمرأة؛ وضع رؤية وتحليلات لاتخاذ القرارات المستندة على الأدلة العملية وتوفير الأدوات اللازمة لقياس أثر هذه الإجراءات.